المالكي يقود حكومة مصابة بالشلل ويواجه ضغوطا امريكية مع فشله المستمر في نزع اسلحة الميليشيات

بغداد ـ من ايبون فيلابيتيا:

كان الخليفة العباسي هارون الرشيد يتنكر في هيئة تاجر ويصحبه وزيره المخلص ويتسلل من قصره في الليل ويختلط بالعامة في شوارع وأسواق بغداد. وكما تسرد الحكاية في «ألف ليلة وليلة» ساعدت هذه الحيلة الرجل الذي حكم امبراطورية مترامية الاطراف في نهاية القرن الثامن في التعرف على معاناة رعاياه ونشر العدالة.

واليوم في بغداد التي عصفت بها الحرب قلما يغامر المسؤولون العراقيون بالخروج من المنطقة الخضراء الحصينة التي تحميها القوات الامريكية ونقل مقر الحكومة المطل على نهر دجلة من وسط الفوضى وحمامات الدماء التي تمسك بخناق معظم أنحاء البلاد. وبعد خمسة أشهر من توليه مقاليد منصبه في القلعة الحصينة يجد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قيادته مصابة بالشلل على نحو متفاقم بسبب الخلاف داخل ائتلافه وبين حلفائه من الشيعة في حين يتصاعد احباط المسؤولين الامريكيين لاخفاقه في التحرك ضد الجماعات المسلحة ومعالجة حفنة أخرى من القضايا. وفي مقابلة أجريت مؤخرا قال نائب الرئيس العراقي عادل عبد المهدي ان أخطر مشكلة في العراق هي صنع القرار.

وقال مسؤول شيعي رفيع المستوى قريب من المالكي طلب عدم الافصاح عن اسمه «نزع سلاح الميليشيات قرار سياسي لا عسكري. لكن من سيتخذه.. المالكي بمفرده لا يمكنه اتخاذه رغم انه رئيس الوزراء».

وأضاف المسؤول «التحديات كبيرة لكن المسألة ليست من هو رئيس الوزراء او ما هي شخصيته».

واحتل المالكي صدارة المسرح السياسي العراقي بصورته كاسلامي شيعي قوي الشكيمة يمكنه توحيد الفصائل المتصارعة معا في اطار حكومة وحدة وطنية. وجاء ترشيحه من جانب كتلة الائتلاف الشيعي لينهي شهورا من الخلاف بشأن سلفه ابراهيم الجعفري.

وحاز أسلوبه المفعم بالنشاط على اشادة المسؤولين الامريكيين المتطلعين لوجود زعيم يتسم بالحسم وقادر على وقف الانجراف نحو الحرب الاهلية. وفي الوقت الراهن تتراكم ضغوط عام الانتخابات على الرئيس الامريكي جورج بوش لمراجعة سياسته في العراق بينما يتفاقم العنف الطائفي ويتزايد عدد القتلى من الجنود الامريكيين هناك. وتشير وسائل اعلام الى ان قيام مسؤولي ادارة بوش بوضع مسودة جدول زمني لتتصدى بغداد للعنف وتضطلع بدور اكبر على صعيد الامن يوحي بان واشنطن تستعد للضغط على المالكي بمزيد من القوة لكن مساعدي رئيس الوزراء يقولون ان عدم التماسك داخل الحكومة وتنامي الشقاق بين فصائل الشيعة يبقي المالكي رهينة لها.

وقال حازم النعيمي استاذ العلوم السياسية ان المالكي يدرك ان استمراره كرئيس للوزراء يعتمد على ارضاء الجماعات السياسية الاخرى واتباع الدبلوماسية في التعامل مع جميع القوى ويتساءل ان كان بمقدوره انجاز أي شيء على هذا النحو. ويشمل ائتلافه الحاكم جماعات شيعية متنافسة بينها المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق وتيار مقتدى الصدر الزعيم الشيعي الشاب الذي تنحى بالائمة على جيش المهدي الذي يتزعمه في كثير من اعمال العنف الطائفية. ويضغط القادة الامريكيون على المالكي لشن حملة تستهدف جيش المهدي لكن رئيس الوزراء العراقي يعتمد على الدعم السياسي لتيار الصدر في البرلمان. والقى مسؤولون امريكيون الاسبوع الماضي القبض على احد مساعدي الصدر في بغداد لكنهم اطلقوا سراحه على مضض في اليوم التالي بعد طلب المالكي الافراج عنه. وفجر صراع اخذ في الاتساع على السلطة في المناطق الشيعية بين كتائب الصدر وبدر المتصلة بالمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق اشتباكات الاسبوع الماضي في العمارة وبلدات اخرى في الجنوب الغني بالنفط. وقد يفاقم الاقتتال بين الشيعة من سوء الوضع المتدهور بالفعل الذي تواجهه القوات الامريكية التي تقاتل مسلحين من السنة في وسط وغرب العراق. وقال الميجر تشارلي بوربريدج المتحدث باسم القوات البريطانية في البصرة بشأن القتال في العمارة «تحدث الكثير من المناورات السياسية وتلك الاشتباكات جزء منها».

ورغم ان مسؤولي الادارة الامريكية يعلنون دعمهم للمالكي لكنهم لمحوا الى انهم لن يصبروا الى الابد. وتحدث بوش عن تغيير في التكتيكات وليس الاستراتيجيات.

وظهرت اشارات على توتر العلاقات بين واشنطن وبغداد الاسبوع الماضي عندما سعى المالكي خلال مكالمة هاتفية مع بوش الى الحصول على تأكيدات بأن الولايات المتحدة لن تحدد موعدا نهائيا لتحسين الامن والتعامل مع المشكلة الطائفية. ويشكو بعض الساسة الشيعة من أن ضغوط الولايات المتحدة لتشكيل نظام قائم على تقاسم السلطة في عراق ما بعد الحرب بين الجماعات الاساسية الثلاث الشيعة والسنة والاكراد حالت دون ممارسة حكم الاغلبية بحسم. وقال احد مسؤولي المجلس الاعلى للثورة الاسلامية لرويترز «المالكي لم يختر حكومته. بعض الوزراء فرضوا عليه. لو اراد استبدال وزير لا يتمتع بالكفاءة بآخر لا يمكنه عمل ذلك».

وحالة الشلل السياسي لا تعرقل فحسب تعهدات المالكي بنزع سلاح الميليشيات واصلاح وزراة الداخلية ولكن ايضا خطط القضاء على الفساد وتحسين الخدمات العامة.

جان برونك مبعوث الامم المتحدة للسودان في عاصمة الجنوب السوداني

موفد عنان الى السودان يغادر الخرطوم بعد القرار غير المسبوق بطرده

الخرطوم ـ من محمد علي سعيد:

غادر موفد الامم المتحدة الى السودان يان برونك امس الاثنين الخرطوم غداة قرار الحكومة السودانية طرده احتجاجا على تقرير قال فيه ان الجيش السوداني مني بهزيمتين في دارفور اخيرا وان معنويات جنوده متدنية.

وأدى القرار غير المسبوق في تاريخ العلاقة بين الامم المتحدة والسودان الى احتجاجات خارج وداخل السودان الذي يواجه ضغوطا قوية للقبول بنشر قوات دولية في دارفور.

وقال برونك، في بيان اصدره انه سيغادر امس الاثنين الى نيويورك بعد ان طلب منه الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان العودة «لاجراء مشاورات».

واوضح برونك ان وزير الدولة السوداني للشؤون الخارجية علي كرتي اجتمع به واطلعه على رسالة خطية ارسلتها الحكومة السودانية الى عنان تؤكد فيها ان «مهمتي كممثل خاص للامين العام للامم المتحدة في السودان انتهت وطلب مني مغادرة اراضي جمهورية السودان خلال 72 ساعة اعتبارا من الساعة 12 ظهر الاحد».

وكانت وزارة الخارجية السودانية بررت الاحد قرارها بطرد برونك بان هذا الدبلوماسي الهولندي (66 سنة) المعروف بصراحته، «طور للاسف نمطا من العداء الموثق لحكومة السودان وقواتها المسلحة واساء عدة مرات استخدام سلطته وأخل بالاسس الحاكمة لوظيفته كممثل للامين العام للامم المتحدة».

وانتقدت عدة دول قرار الحكومة السودانية الذي يبدو ان الجيش هو الذي اوحى به.

ووصفت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس امس الاثنين قرار السودان طرد برونك بانه «مؤسف جدا» واعلنت انها ستتشاور مع عنان في هذا الخصوص. كما اعربت المفوضية الاوروبية امس الاثنين عن «قلقها البالغ» ازاء قرار طرد برونك.

وقال امادو التافاج المتحدث باسم مفوض التنمية في الاتحاد الاوروبي لوي ميشال ان طرد برونك «عامل جديد يضاف الى عوامل التدهور في دارفور» مؤكدا ان «الامم المتحدة تلعب دورا رئيسيا ينبغي تعزيزه».

وكان وزير الدولة البريطاني للشؤون الافريقية ديفيد تراي سمان صرح الاحد ان «الحكومة البريطانية تدين قرار طرد الموفد الخاص للامم المتحدة الى السودان».

واضاف ان هذا القرار «غير بناء ولن يساهم في تسوية المشكلات في السودان واطالب الحكومة السودانية باعادة النظر فيه».

وداخل السودان، وصف المتحدث باسم حكومة جنوب السودان ياسر عرمان قرار طرد برونك بانه «سيئ» معتبرا انه لن يؤدي الى تحسين العلاقات مع المجتمع الدولي بشأن النزاع في دارفور.

واكد ان قرار طرد برونك يمكن ان يؤدي الى تدهور الموقف في دارفور وان يعرض للخطر الحكومة الاتحادية التي شكلت عام 2005 بموجب اتفاق السلام بين حزب المؤتمر الوطني الذي يتزعمه الرئيس عمر البشير والمتمردين الجنوبيين السابقين. (اف ب)

الصادق المهدي يؤيد نشر قوات دولية في دارفور «من غير الدول الاستعمارية»

■ ام درمان (السودان) ـ ا ف ب: اعلن زعيم المعارضة السودانية رئيس حزب الامة الصادق المهدي امس الاثنين تأييده لنشر قوات دولية في دارفور شرط الا تضم عناصر من «الدول الاستعمارية».

وقال المهدي في خطبة العيد امام آلاف من انصاره في ام درمان ان المسؤولين السودانيين «ابتلعوا فأسا وهم غير قادرين على ابتلاع ابرة».

وكان المهدي يشير بذلك الى رفض الحكومة نشر قوات دولية في دارفور رغم انها وقعت اتفاق سلام مع المتمردين الجنوبيين السابقين تم بمقتضاه نشر قوات دولية في الجنوب وفتح الباب امام انفصاله.

واضاف المهدي «هذه الحكومة غير مؤهلة لحل النزاع لا سياسيا ولا عسكريا ولا اداريا».

وتابع «ما دامت هناك حاجة لطرف ثالث وما دامت القوات الافريقية عاجزة عن القيام بدور الطرف الثالث فان من مصلحة اهل دارفور الانسانية ان تقوم بهذا الدور قوات اممية ذات تكوين مأمون».

واكد انه «لا ينبغي ان تشمل القوات عناصر من دول استعمارية لا سيما الولايات المتحدة».

ويقول الرئيس السوداني عمر البشير ان «اهدافا استعمارية» تكمن خلف قرار مجلس الامن 1706 الذي يقضي بنشر قوات دولية في دارفور.

النص الكامل لوثيقة مكة المكرمة: دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم عليهم حرام

بغداد ـ «القدس العربي»:

في مايلي النص الكامل لوثيقة مكة

«الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد ..

بناء على ما آلت اليه الأوضاع في العراق وما يجري فيه يوميا من اهدار للدماء وعدوان على الأموال والممتلكات تحت دعاوى تتلبس برداء الاسلام والاسلام منها براء، وتلبية لدعوة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، وتحت مظلة مجمع الفقه الاسلامي الدولي التابع للمنظمة. نحن علماء العراق من السنة والشيعة، اجتمعنا في مكة المكرمة، في رمضان من عام 1427هـ وتداولنا في الشأن العراقي، وما يمر به أهله من محن ويعانونه من كوارث، وأصدرنا الوثيقة الآتي نصها:

أولا: المسلم هو من شهد أنه لا اله لا الله وأن محمدا رسول الله، وهو بهذه الشهادة يعصم دمه وماله وعرضه الا بحقها وحسابه على الله. ويدخل في ذلك السنة والشيعة جميعا، والقواسم المشتركة بين المذهبين أضعاف مواضع الاختلاف وأسبابه. والاختلاف بين المذهبين ـ أينما وجد ـ هو اختلاف نظر وتأويل وليس اختلافا في أصول الايمان ولا في أركان الاسلام. ولا يجوز شرعا لأحد من المذهبين أن يكفر أحدا من المذهب الآخر. لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما» ولا يجوز شرعا ادانة مذهب بسبب جرائم بعض أتباعه.

ثانيا: دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم عليهم حرام. قال الله تعالى «ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما» وقال النبي صلى الله عليه وسلم «كل مسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه» وعليه فلا يجوز التعرض لمسلم شيعي أو سني بالقتل أو الايذاء، أو الترويع أو العدوان على ماله أو التحريض على شيء من ذلك، أو اجباره على ترك بلده أو محل اقامته أو اختطافه أو أخذ رهائن من أهله بسبب عقيدته أو مذهبه ومن يفعل ذلك برئت منه ذمة المسلمين كافة مراجعهم وعلماؤهم وعامتهم.

ثالثا: لدور العبادة حرمة. وهي تشمل المساجد والحسينيات وأماكن عبادة غير المسلمين. فلا يجوز الاعتداء عليها أو مصادرتها أو اتخاذها ملاذا للأعمال المخالفة للشرع ويجب أن تبقى هذه الأماكن في أيدي أصحابها وأن يعاد اليهم ما اغتصب منها وذلك كله عملا بالقاعدة الفقهية المسلمة عند المذاهب كافة أن «الأوقاف على ما اشترطه أصحابها» وأن «شرط الواقف كنص الشارع» وقاعدة أن «المعروف عرفا كالمشروط شرطا».

رابعا: ان الجرائم المرتكبة على الهوية المذهبية كما يحدث في العراق هي من الفساد في الأرض الذي نهى الله عنه وحرمه في قوله تعالى «واذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد» وليس اعتناق مذهب، أيا ما كان، مسوغا للقتل أو العدوان ولو ارتكب بعض أتباعه ما يوجب عقابه اذ «ولا تزر وازرة وزر أخرى».

خامسا: يجب الابتعاد عن اثارة الحساسيات والفوارق المذهبية والعرقية والجغرافية واللغوية، كما يجب الامتناع عن التنابز بالألقاب واطلاق الصفات المسيئة من كل طرف على غيره، فقد وصف القرآن الكريم مثل هذه التصرفات بأنها فسوق قال تعالى «ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الايمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون».

سادسا: ومما يجب التمسك به وعدم التفريط فيه، الوحدة والتلاحم والتعاون على البر والتقوى وذلك يقتضي مواجهة كل محاولة لتمزيقها قال تعالى «انما المؤمنون اخوة» وقال «وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون» ومن مقتضى ذلك وجوب احتراز المسلمين جميعا من محاولات افساد ذات بينهم وشق صفوفهم واحداث الفتن المفسدة لنفوس بعضهم على البعض الآخر.

سابعا: المسلمون من السنة والشيعة عون للمظلوم ويد على الظالم، يعملون بقول الله تعالى «ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون» ومن أجل ذلك يجب العمل على انهاء المظالم وفي مقدمتها اطلاق سراح المختطفين الأبرياء والرهائن من المسلمين وغير المسلمين، وارجاع المهجرين الى أماكنهم الأصلية.

ثامنا: يذكر العلماء الحكومة العراقية بواجبها في بسط الأمن وحماية الشعب العراقي وتوفير سبل الحياة الكريمة له بجميع فئاته وطوائفه، واقامة العدل بين أبنائه، ومن أهم وسائل ذلك اطلاق سراح المعتقلين الأبرياء، وتقديم من تقوم بحقه أدلة جنائية الى محاكمة عاجلة عادلة وتنفيذ حكمها، والاعمال الدقيق لمبدأ المساواة بين المواطنين.

تاسعا: يؤيد العلماء من السنة والشيعة جميع الجهود والمبادرات الرامية الى تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة في العراق عملا بقوله تعالى «والصلح خير» وبقوله «وتعاونوا على البر والتقوى».

عاشرا: المسلمون السنة والشيعة يقفون بهذا صفا واحدا للمحافظة على استقلال العراق، ووحدته وسلامة أراضيه، وتحقيق الارادة الحرة لشعبه، ويساهمون في بناء قدراتهم العسكرية والاقتصادية والسياسية ويعملون من أجل انهاء الاحتلال، واستعادة الدور الثقافي والحضاري العربي والاسلامي والانساني للعراق.

ان العلماء الموقعين على هذه الوثيقة يدعون علماء الاسلام في العراق وخارجه، الى تأييد ما تضمنته من بيان، والالتزام به، وحث مسلمي العراق على ذلك. ويسألون الله وهم في بلده الحرام، أن يحفظ على المسلمين كافة دينهم وأن يؤمن لهم أوطانهم، وأن يخرج العراق المسلم من محنته وينهي أيام ابتلاء أهله بالفتن، ويجعله درعا لأمة الاسلام في وجه أعدائها. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

اصدر برنامجا سياسيا يبين مواقفه من المقاومة والاحتلال:

حزب البعث يعلن شروطا للتفاوض مع الاحتلال: الانسحاب والاعتراف بالمقاومة والاعتذار للشعب العراقي

بغداد ـ «القدس العربي»:

اصدر حزب البعث العربي بيانا أوضح فيه برنامجا جديدا يبين موقفه بين المقاومة والاحتلال. وجاء في البيان الذي تسلمت «القدس العربي» نسخة منه العديد من البنود التي يجدها الحزب من ضروريات اعادة بناء العراق، وفي ما يلي النص الكامل للبيان البرنامج السياسي للبعث ومقاومته الوطنية.

«برنامج التحرير والاستقلال

ان البعث المؤمن المجاهد ومقاومته الوطنية الباسلة، وهي توسع عملياتها وقواعد عملها، تسندها قوى وطنية رافضة للاحتلال وعملائه وترتيباته السياسية، ويحتضنها شعب مجاهد عظيم، ويقف معها ويدعمها الشرفاء من أبناء الأمة العربية والاسلامية وجميع أحرار العالم.. فانها تطرح برنامجها السياسي الهادف الى تحرير العراق ونيل استقلاله الوطني وتحقيق وحدة شعبه وأرضه، وحسب الأسبقيات والتسلسل الوارد في هذه الوثيقة وعلى الشكل التالي:

أولا ـ الاستقلال الوطني الكامل، ويقتضي قبول المحتل بالثوابت والمبادئ التالية:

الاعتراف الكامل من قبل الدول المحتلة بالمقاومة الوطنية العراقية بكافة فصائلها المسلحة وغير المسلحة كممثل شرعي ووحيد لشعب العراق العظيم.

الاعلان عن قرار الانسحاب الكامل وغير المشروط من العراق خلال فترة زمنية تحدد بالتنسيق بين المقاومة العراقية الباسلة والمحتل.

الاقرار المطلق بسيادة العراق واستقلاله الوطني والقومي، والمحافظة على وحدته الوطنية شعبا وأرضا ومقدسات وثروات، ورفض كافة الدعوات والقوانين الهادفة الى تقسيم العراق وتفتيته.

القبول للدخول في مفاوضات جدية وهادفة وبناءة مع قيادة المقاومة أو من يمثلها استنادا لما ورد في هذه الوثيقة من حقوق وثوابت الوطن والتحرير، لغرض الوصول الى صياغة اتفاقية التحرير والاستقلال الكامل.

اعلان الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها عن تحملهم مسؤولية الحرب والاحتلال ومن أن عملية احتلال العراق كانت تشكل قرارا وعدوانا لا يستند الى أي شرعية دولية أو وازع قانوني أو أخلاقي وانها جاءت خارج اطار القانون الدولي.

الاعلان عن استعداد أمريكا وحلفائها الى تقديم اعتذار رسمي لشعب العراق عن الجرائم والاعتداءات والانتهاكات التي ارتكبت بحقه، واعتذار لقيادته الوطنية عما صدر بحقها وحق العراق من اجراءات مجحفة وظالمة وتدميرية.

وفي حالة ان يعلن المحتل عن قبوله بالمبادئ أعلاه، فان قيادة البعث ومقاومته الباسلة تعلن موافقتها على الدخول في مفاوضات جادة وهادفة طبقا لما يلي:

ثانيا ـ المفاوضات، وتقتضي من المحتل وحلفائه القبول بكافة الحقوق الوطنية لشعب العراق العظيم وثوابت التحرير، والتي تمثل ارادة شعب العراق ومصالحه الوطنية العليا وهي:

1 ـ الانسحاب الكامل من كل العراق أرضا وسماء ومياها، وبدون شرط أو قيد.

2 ـ اطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين والمسجونين وبدون استثناء، واعتبار المحاكمات الجارية بحق العراقيين باطلة وغير قانونية وغير شرعية، والغاء كل ما يترتب عليها من اجراءات، لأنها جاءت في ظل احتلال باطل، وما قام على باطل فهو باطل.. وكذلك الاعتراف بشرعية كافة مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية وكافة القوانين والأعراف التي كانت قائمة قبل الاحتلال البغيض.

3 ـ الغاء العملية السياسية الجارية في ظل الاحتلال، وكذلك الغاء كافة القرارات والقوانين والاجراءات السياسية والاقتصادية التي اتخذت خلافا للقوانين والأعراف الدولية..التي تقضي باستمرار العمل في قوانين الدولة المحتلة.. والنافذة حين وقوع عملية الاحتلال، ولا يجوز طبقا للقانون الدولي أن يصدر المحتل أيا من القوانين والقرارات لتحقيق مصالحه أو مصالح عملائه.

4 ـ اعادة الجيش العراقي والقوات المسلحة الوطنية الأخرى الى الخدمة وفق قوانينها وأنظمتها وتقاليدها النافذة قبل عملية الاحتلال ...

وكذلك الغاء قانون اجتثاث البعث والاعتراف بدوره الوطني والقومي والانساني في قيادة وبناء العراق، كحركة سياسية وفكرية واجتماعية ذات رسالة انسانية عظيمة.. والتوقف عن القيام بالداهمات والملاحقات والاعتقالات لمناضلي الحزب والمجاهدين من مختلف الفصائل.

5 ـ التعهد بالتعويض الكامل لكل خسائر العراق منذ عام 1990 ولحد الآن ماديا ومعنويا، أفرادا ومؤسسات، وذلك من خلال صندوق يتم تمويله من قبل الدول المحتلة للعراق وفي مقدمتها أمريكا وبريطانيا وبقية الدول المساهمة والمؤيدة والتي سهلت الاحتلال.. بعد جرد الخسائر المادية الكبيرة التي تعرضت لها الدولة العراقية بسبب التدمير والنهب المنظم وسرقة الاموال والمصانع والبنوك والآثار وغيرها... ومن خلال لجان قانونية عراقية متخصصة وأخرى من دول محايدة يتم تسميتها من قبل قيادة المقاومة العراقية.. ويدار الصندوق من قبل حكومة وطنية يتم تشكيلها من قبل المقاومة ومن ثم منتخبة من قبل الشعب.

6 ـ الغاء كافة القرارات الدولية الجائرة التي صدرت ضد العراق من عام 1990 وحتى الآن وخاصة تلك المتعلقة بترسيم الحدود والتعويضات وغيرها.

7 ـ تسليم العملاء والجواسيس والخونة ممن ارتكبوا جريمة الخيانة العظمى بحق الشعب والوطن لمحاكمتهم قانونا لينالوا جزاءهم العادل، بسبب تعاونهم مع المحتل في تدمير العراق وقتل شعبه ونهب ثرواته الوطنية وانتهاك مقدساته.

عند ذلك فان قيادة البعث ومقاومته الوطنية تعلن عن مشروعها الوطني بعد التحرير وفقا لما يرد من اجراءات وبالتنسيق والشراكة مع جميع فصائل الجهاد والمقاومة وكما يلي:

ثالثا ـ الانتخابات وادارة شؤون الدولة بعد الاستقلال:

تقوم قيادة المقاومة العراقية بتشكيل مجلس شورى مؤقت يتكون من 50 ـ 100 شخصية وطنية من بين فصائل المقاومة المسلحة والأحزاب والتيارات والشخصيات الوطنية المقاومة والرافضة للاحتلال وعملائه.

يقوم مجلس الشورى... الذي يضم الفصائل المقاومة، بتشكيل حكومة وحدة وطنية من شخصيات عراقية وطنية معروفة بموقفها الرافض والمقاوم للاحتلال وذلك لمدة سنتين وتتولى هذه الحكومة وباشراف كامل من قبل قيادة المقاومة ومجلس الشورى المؤقت القيام بالمسؤوليات التالية:

أ ـ الاشراف الكامل على تمشية أمور الدولة في المجالات كافة.

ب ـ تحقيق ما تم الاتفاق عليه من قبل قيادة المقاومة مع المحتل في المفاوضات وخاصة عملية انسحاب كامل وغير مشروط للقوات الغازية للعراق ومتابعة تطبيق بقية البنود في اتفاقية التحرير والاستقلال الوطني.

ج ـ حل الميليشيات التابعة للاحتلال وللأحزاب المتحالفة معه وبدون استثناء.. وحل الجيش الحالي والشرطة وقوى الأمن المشكلة في ظل الاحتلال وبفعله.. والعمل على انهاء كافة المظاهر المسلحة في عموم العراق.

د ـ اعادة تشكيل الجيش العراقي الوطني السابق وبكافة تشكيلاته وقوى الأمن الوطنية السابقة بكافة تشكيلاتها، واعادة الحياة لكافة مؤسسات الدولة المنحلة بموجب قرارات الاحتلال.. وتصفية الآثار المدمرة لهذه القرارات وتعويض المتضررين منها ماديا ومعنويا.

ه ـ اعداد دستور دائم للبلاد تتم مناقشته من قبل مجلس الشورى ويعرض للاستفتاء الشعبي العام بما ينظم الحياة السياسية والعامة في عموم العراق لمدة خمس سنوات بعد الاستقلال، يتم خلالها انتخاب رئيس للجمهورية وبرلمان، ويضمن الحقوق الوطنية والقومية للأكراد والأقليات الأخرى.. ويتعايش بموجبه الجميع بمختلف قومياتهم وأديانهم وطوائفهم بنوع من الوحدة الوطنية الأزلية التي اتصف بها شعب العراق طيلة تاريخه المجيد... على أن يخول البرلمان المنتخب بتعديله بما ينسجم مع تطور واستقرار الوضع السياسي والاقتصادي والأمني في العراق.

و ـ اجراء انتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة طبقا للدستور بعد انتهاء الفترة الانتقالية.. يضمن مشاركة حرة فيها، لجميع الحركات والأحزاب والتيارات السياسية، وبما يحقق ولادة نظام وطني ديمقراطي تعددي يحترم حقوق الانسان ويصون الحريات العامة ويحفظ وحدة العراق وشعبه ويحقق استقلاله ويحافظ على ثرواته المادية والبشرية.

ز ـ القيام بعملية مصالحة وطنية شاملة على أساس ما ورد في هذه الوثيقة من حقوق وثوابت وطنية، وان اللقاء والحوار والوفاق والمصالحة مفتوحة مع كافة العراقيين أحزابا وحركات وأفراد ممن يعلنون قبولهم بهذه الثوابت ويستعدون للعمل من اجل تنفيذها والجهاد في سبيل انتزاعها، على أن تسبق هذه المصالحة عملية مراجعة ومكاشفة من قبل جميع القوى الوطنية الفاعلة على الساحة العراقية وممارسة النقد والنقد الذاتي وعلى أوسع نطاق، واعتماد مبدأ، «عفا الله عما سلف»، والابتعاد عن سياسة الثار والثار المضاد، ونبذ الفتنة وتصفية الحسابات، وعدم توجيه السلاح الا للمحتل الغاصب من اجل تحرير الوطن والمقدسات، وذلك من اجل خلق روح من الثقة المتبادلة وزرعها في النفوس بين جميع العراقيين لتكون الضمانة الأساسية للمساهمة في بناء العراق بعد التحرير، بعيدا عن الاستئثار والانفراد والتسلط والابتزاز والمزايدة من قبل البعض على البعض الآخر.

رابعا ـ العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول العالم:

ان المقاومة الوطنية العراقية، وحكوماتها ستقيم أفضل العلاقات السياسية والاقتصادية مع جميع دول العالم عدا الكيان الصهيوني الغاصب لأرض فلسطين العربية، وبما يضمن المصالح المتبادلة بين العراق وهذه الدول.. ويحقق الشراكة في تبادل المصالح والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما.

وان قيادة المقاومة العراقية، تتفهم طبيعة المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى، وانها مستعدة لاقامة علاقات حسنة ودائمة معها على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وفقا للاتفاقيات والمعاهدات والأعراف الدولية وبما يضمن تلك المصالح ويحافظ على سيادة واستقلال الدول والشعوب واحترام ارادتها ويضمن حقوقها في التصرف بثرواتها الوطنية المادية والبشرية والطبيعية. كما وان المقاومة العراقية ستقيم أفضل العلاقات القائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة مع جميع دول الجوار المباشر للعراق وخاصة الدول العربية الشقيقة، واحترام جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وعدم اللجوء الى القوة في حل الخلافات الثنائية مطلقا، الا في مجال الدفاع عن النفس والوطن والشعب ضد أي اعتداء خارجي مسلح.

خامسا: ان هذا البرنامج يعتبر من وجهة نظر البعث ومقاومته الوطنية، مدخلا متكاملا ومناسبا وموضوعيا لحل شامل للوضع القائم في العراق وانهاء الاحتلال ومخلفاته وافرازاته، وان المقاومة العراقية لن تقبل بأنصاف الحلول أو أجزاء منها مع المحتل، حيث لا يمكن القبول بوقف لاطلاق النار والقتال، هنا أو هناك من ارض العراق من اجل منح الفرصة لانجاح العملية السياسية الجارية في ظل الاحتلال وبادارة عملائه، كما وترفض قيادة البعث والمقاومة بشكل مطلق مبدأ المشاركة في أي عمل سياسي في ظل الاحتلال أو وفق ارادته.

وان قيادة البعث ومقاومته الوطنية، في الوقت الذي تضع فيه برنامجها الوطني من اجل التحرير والاستقلال الوطني، فإنها مصممة على المضي في القتال وادارة الصراع مع المحتلين من اجل انتزاع استقلال العراق وبنائه بناء وطنيا ديمقراطيا... وأنها اذ تضع تلك المبادئ والأسس والثوابت والتي تمثل حقوق الشعب والوطن والتي لا يمكن التنازل عنها أو التفريط بها ومهما غلت التضحيات، فانها تأمل بان يرعوي المحتل ويعود الى رشده، ويسلك طريق الحق ويستند الى العقل والمنطق والتاريخ، ويعترف بهذه الحقوق ويلتزم بتنفيذها، ذلك ان قوى التحرير ومقاومة الشعوب من اجل نيل حريتها وتحقيق ارادتها لا يمكن أن تهزم أو تنكسر لان الله والشعب والأحرار في العالم والتاريخ معها.. وانها ستنتصر باذن الله مهما طال زمن المعركة مع المحتلين والغزاة... وليس أمام المحتل الا قبول ثوابت التحرير الشامل والاستقلال الكامل من كل أشكال الهيمنة والسيطرة والاستغلال والجلوس الى طاولة المفاوضات حقنا للدماء، وحفظ ما تبقى له من ماء الوجه، أو مواجهة الهزيمة المنكرة والمؤكدة لقواته الغازية واسقاط مشروعه الامبراطوري للهيمنة والتسلط، وما النصر الا من عند الله العلي القدير..

عاش العراق... والنصر لمقاومته الباسلة.. وتحية للشهداء والمجاهدين

عاشت فلسطين حرة عربية... والله الموفق».

قيادة البعث ومقاومته الوطنية

تشرين الأول 2006

جندي بريطاني يقيم حاجزا للتفتيش في البصرة امس